

الصحافي الجزائري خالد درارني يوجه رسالة من محبسه للتضامن مع معتقلي الرأي

الخاصة لوضع المدافعين عن حقوق الإنسان، عن أسفهم أيضا لأن السلطات الجزائرية "تستخدم بشكل متزايد قوانين الأمن القومي لمقاضاة الأشخاص الذين يمارسون حقوقهم في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتشكيل الجمعيات".

وأفادت المحامية عسول التي زارته بزنتانته السبت الماضي بأن درارني بصحة جيدة وبمعلومات مرتفعة. ونقلت عن درارني قوله "إذا كان ثمن حرية الصحافة هو وجوده في السجن فهو يقبل دفع هذا الثمن".

وأضافت أنه كان يؤدي مهمته الصحافية بحيادية وموضوعية، حيث كان يغطي مسيرات الحراك الوطني المناهضة للنظام السابق مثلما كان يغطي مختلف النشاطات الداعية للانتخابات الرئاسية، مشيرة إلى أنه لا يخاف من أي طرف.

وأفادت عسول خلال مشاركتها في الوقفة التضامنية التاسعة مع درارني ومعتقلي الرأي بدار الصحافة الطاهر جاووت، أنه يثق في العدالة ويأمل في تبرئته من التهم الموجهة له.

وجدد طلبة وصحافيون ومحامون وناشطون من الحراك الوطني، خلال وقتهم التضامنية دعوتهم للإفراج عن الصحافي وجميع سجناء الرأي، حاملين لافتات كتب عليها "حرروا الصحافة"، "اطلقوا سراح المعتقلين" و"صحافة حرة ديمقراطية".

ويشعر ناشطون وصحافيون بالتفاؤل لإمكانية الإفراج عن درارني، بعد أن برزت محكمة الاستئناف في الجزائر الشهر

الماضي الصحافي بلقاسم جبر الذي حكم عليه بثلاثة أعوام سجنًا نافذاً في قضية لا تتعلق بمهنته، قضى منها عاما واحدا خلف القضبان، بحسب ما أعلنت محاميته. وتكثرت المحامية صفحاتها على فيسبوك "نطق مجلس قضاء الجزائر بقرار براءة الصحافي بلقاسم جبر".

وبحسب اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين، في يونيو حكم عليه بالسجن ثلاثة أعوام بتهمته "انتحال وظيفة الإبتزاز". ولم تعرف التهم الموجهة إلى الصحافي، لأن المحامين رفضوا الكشف عنها للرأي العام بحجة أن ملفه "حساس".

الجزائر - دعا الصحافي الجزائري المعتقل خالد درارني كل المتضامنين معه إلى مناصرة جميع معتقلي الرأي، مؤكداً بأن تواجده بالسجن هو ثمن حرية الصحافة، بحسب ما نقلت عنه محاميته. وستقدم هيئة دفاع درارني بعريضة تدمية للطعن بالنقض أمام المحكمة العليا ضد الحكم الصادر بحقه من مجلس قضاء العاصمة، حيث يسمح قانون الإجراءات الجزائرية بتقديم طلب الإفراج كل 45 يوما أمام الجهة القضائية التي أصدرت الحكم.

وقالت زبيدة عسول عضو هيئة الدفاع عن الصحافي إن هناك أملا كبيرا في الإفراج عن درارني وإعادته إلى أهله ومهنته، متمنية أن تطبق السلطة القانون وتترك أن مكان الصحافي ليس السجن.

ودان مجلس قضاء العاصمة، مدير موقع القصة تريبون ومراسل "تي في 5 موند" الفرنسية ومنظمة مراسلون بلا حدود الصحافي خالد درارني بسنتين سجنًا نافذاً وغرامة مالية بتهمته التحريض على التجمهر غير المسلح والمساس بالوحدة الوطنية. وقد تم اعتقاله في شهر مارس الماضي على خلفية تغطيته لإحدى مسيرات الحراك الوطني الراضة لرموز النظام.

وأصبح رمزاً للنضال في سبيل حرية الصحافة بعد أن أثارته قضيةه شجاعة واسعة داخل البلاد وخارجها وتحرك صحافيون حول العالم ومنظمات دولية لمطالبه السلطات الجزائرية بالإفراج عنه.

كما دان خبراء في الأمم المتحدة الحكم القاسي الذي صدر على درارني وقالوا إنه "كان يؤدي وظيفته فقط"، مطالبين بالإفراج عنه.

وأكد هؤلاء الخبراء أن هذه العقوبة "ما زالت غير مناسبة بشكل صارخ لأن التهم الموجهة إليه تشكل انتهاكا فاضحا لحرية التعبير والتجمع السلمي وتشكيل الجمعيات".

وعبر الخبراء ومن بينهم كليمان نيالتوسوسي فول المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وحرية تشكيل الجمعيات، وإيرين خان المقررة الخاصة لتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، وماري لولور المقررة

إيلون ماسك «ترامب 2» المعادي للصحافة

«تيسلا» تحلّ القسم المكلف بالعلاقات مع الإعلام ولا ترد على الصحافيين



أوجه التشابه عديدة

وتابع شوردي "باتت فكرة قسم العلاقات العامة بالية في العصر الرقمي إذا ما تمتعت الشركة بمنهج جيد وزيائن متحمسين. وليست تيسلا بحاجة إلى خدمة من هذا القبيل".

وعلى سبيل المثال، نظمت تيسلا في أواخر سبتمبر حدثا لاستعراض آخر التطورات في الشركة تحت اسم "يوم البطارية" تابعه نحو 3 ملايين شخص على يوتيوب.

ومن المرجح أن ننشر الشركة اليوم الأربعاء نتائجها للربع الثالث من العام، وهي تعزز تنظيم مؤتمرها عبر الهاتف بين طاقمها الإداري والمحليين. وإذا كان ماسك قد أغلق الباب بوجه وسائل الإعلام والصحافيين، فإن الرؤساء التنفيذيين لشركات التكنولوجيا المنافسة على غرار مارك زوكربيرغ الرئيس التنفيذي لفيسبوك وجاك دورسي الرئيس التنفيذي لشركة تويتر وغيرهما قد أنقوا الباب مواربا رغم اعتمادهم على المدونات والحسابات الرسمية لشركاتهم على مواقعهم على الإنترنت. لنشر ما يتعلق بأخبارهم وإنتاجاتهم وخدماتهم المتعددة والبيانات الرسمية، وفي نفس الوقت لم يقطعوا علاقاتهم بالصحافيين ووسائل الإعلام وبيعت المؤتمرات الصحافية جزءا من سياسات هذه الشركات. كما ساهم انتشار فايروس كورونا في تقيد المؤتمرات الصحافية بشكل عام وتقليص عددها والحد من عدد الصحافيين المشاركين فيها طبقا لقواعد التباعد الاجتماعي، وأحيانا استبدالها بالمؤتمرات الافتراضية عن بعد.

إعلام منافق يهاجم شركته بلا داع سوى الحصول على متابعين وقرارات. ويصعب تتبع أخطر التطورات لدى تيسلا، إذ يبدو أن شركة تصنيع السيارات الكهربائية التي يديرها ماسك وتصنفه وسائل الإعلام أيضا بأنه غريب الأطوار، قد اتجهت إلى التواصل مع الجمهور العريض من خلال موقعها الإلكتروني والمستندات المقدمة للهيئة الأميركية الناضمة للأسواق المالية ومواقع التواصل الاجتماعي.

وقال عدة مراسلين متخصصين في هذا الشأن، من بينهم مراسلو وكالة فرانس برس، إنهم لاحظوا خلال الأشهر الأخيرة أن طلبات الاستعلام الموجهة مباشرة إلى مقر الشركة في كاليفورنيا تبقى بلا جواب، سواء كان ذلك في ما يخص الأسئلة حول الحوادث التي طالت سيارات الماركة أو فعاليات مرتبطة أو أنشطة المجموعة في الصين.

وتحدث مصدر في موقع "إلترك" المتخصص في هذا الشأن، عن حل القسم المكلف بالعلاقات مع الإعلام في شركة تيسلا، ومنذ مطلع العام، غادر عدة موظفين في قسم التواصل الشركة أم أنهم أحيلوا إلى وظائف أخرى.

وأضاف تريب شوردي المحلل لدى "غلوبال إيكونوميك ريسيرتش"، بأنه ليس من المستغرب أن تقرر تيسلا قطع العلاقات المباشرة مع الصحافيين. وأضاف أنه "في وسع المجموعة التعويل على زبائنها الأوفياء للدفاع عنها وعلى متبعي حساب إيلون ماسك في تويتر لنشر الأنباء الحسنة".

يحذو الملياردير والمخترع الأميركي إيلون ماسك "المتعطش للأضواء" حذو الرئيس الأميركي دونالد ترامب في علاقته مع الإعلام، بالاعتماد على حساباته في تويتر لنشر أخباره ونتائج أعمال شركاته وتجاهل أسئلة الصحافيين المحرجة والمزعجة، بينما تبدو شركات التكنولوجيا الأخرى أكثر حذرا في اتخاذ خطوة مماثلة رغم اعتمادها على حساباتها الرسمية بالدرجة الأولى للإعلان عن أخبارها.

ويتهما بالتضليل ونشر الأخبار الكاذبة وأنها حزب معاد. وبدوره، وجه ماسك هجوما حادا على الإعلام وخرج بفكرة أنه يريد تأسيس موقع لتقييم الصحافيين بناء على درجة الاحترافية والمصداقية.

وتكتب في إحدى تغريداته على تويتر "سأطلق موقعا يمكن للرأي العام من خلاله تقييم مدى صحة القصة الإخبارية المنشورة ويضع تقييمات لكل صحفي ومحرر وناشر". وأشار إلى أن الموقع سيحمل اسم "برافدا"، والذي هو اسم صحيفة روسية مشهورة في العهد السوفييتي وتعني "الحقيقة". واتهم ماسك الإعلام الذي ينشر أخبارا سلبية عن شركته بأنه

يحفز الملياردير والمخترع الأميركي إيلون ماسك المثير للجدل لإيلون ماسك السير على خطى الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالاعتماد على تويتر لنشر تصريحاته وأخبار أعماله على تويتر، حيث الغت شركته "تيسلا" خدمة التعامل مع وسائل الإعلام، ومن المرجح أنها ستكون بادرة لتوجه مشاهير رجال الأعمال لابتعاد قدر الإمكان عن أسئلة الصحافيين المحرجة والمزعجة.

ويصف صحافيون ووسائل الإعلام ماسك بأنه "متعطش للأضواء" لذلك اعتبروا أن ما قام به خطوة مستغربة، غير أن أوجه التشابه كبيرة بينه وبين الرئيس الأميركي، أولها عدد المتابعين القياسيين لهما على تويتر ونشاطهما الكبير على مواقع التواصل الاجتماعي، إذ يبلغ عدد متبعي ترامب أكثر من 78 مليون مستخدم، ومتبعي ماسك 39 مليوناً.

كما كان الإنسان هدفا لانتقادات وتشكيك وسائل الإعلام في ما ينص النصحيات ونشر الأخبار ولهما نفس الموقف المرتاب من الصحافيين والإعلام، حيث يشن الرئيس الأميركي هجوما متواصلا على وسائل الإعلام المنتقدة له

«وام» تودع مؤسسها إبراهيم العابد

محاضرات على طلبة كليات الإعلام بعدد الجامعات، كما نشر له 12 كتابا، وشارك في تأليف وإصدار كتاب "رؤى مستقبلية" عن دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1979.

ولخص في إحدى مقالاته مهنة الإعلام بوصفها "المهنة التي تحمل الكثير من الفرص المثيرة للفرح في تحقيق الذات، والمساهمة في تطوير المجتمع، من خلال نشر المعرفة، والتشارك في مناقشة القضايا المهمة، وبناء رأي عام مستنير، وتعزيز ثقافة وطنية وإنسانية ثرية". وأضاف أنها "في الوقت نفسه تحمل الكثير من التحديات الجسيمة التي يحتاج الإعلامي للتعامل معها بكل دقة وانتباه، نظرا للدور البارز الذي يلعبه الإعلام في نقل المعلومات ونشرها بشكل سريع وفي رقعة واسعة أصبحت تغطي كل أرجاء العالم". ونال العابد خلال مسيرته العديد من الجوائز فتسلم جائزة شخصية العام الإسلامية عام 2014 تقديرا لجهته وأعماله، و"جائزة أبوظبي 2018"، وجائزة تريم عمران عام 2007.

أبو ظبي - توفي إبراهيم العابد مستشار مجلس الإدارة بالمجلس الوطني للإعلام في الإمارات عن عمر ناهز 78 عاما قضى أغلبها في العمل الإعلامي.

وشغل العابد على مدار أربعين عاما عدة مناصب قيادية، فتسلم منصب المدير العام لـ "المجلس الوطني للإعلام"، ومنصب المدير العام لوكالة أنباء الإمارات "وام"، والمشرف على تحرير الكتاب السنوي لدولة الإمارات والكتيبات والمطبوعات الأخرى التي تصدر عن إدارة الإعلام الخارجي.

«السلطة الرابعة الأميركية» يرصد تحولات صناعة الخبر

وتحت عنوان "المعالجة" ينطلق الكاتب في الفصل الثالث من الكتاب، في تفكيك أساليب الصحافة الأميركية من خلال رصد أبرز مقومات وقواعد نشر الأخبار المعتمدة مستعرضا القوالب الفنية لتحرير الخبر الصحفي.

ويشير الكاتب إلى اعتماد الموضوعية في الصحافة الأميركية في ما يخص العمل الصحفي، وسياسة التحرير، وأساليب المعالجة وطرق التغطية الإخبارية. لكنه في المقابل ينوه إلى التغطية الصحافية لأخبار العالم النامي في الصحافة الأميركية والتي تعتمد أساليب مختلفة منها التخويف

في تاريخ الصحافة الأميركية، على غرار بنجامين داي، مؤسس "بيني برس" الذي أحدث ثورة في الصحافة الأميركية، وهنري جاي ريموند مؤسس صحيفة "نيويورك تايمز"، وجيمس جوردون بينيت مؤسس صحيفة "نيويورك هيرالد".

ويتناول الكتاب الصادر في العاشر من أكتوبر الجاري عن مكتبة "الكون" المصرية، الأسس الفلسفية للصحافة الأميركية، إذ يركز الكاتب على النظريات المؤسسة للصحافة الأميركية (السلطة، الحرية والمسؤولية الاجتماعية) والتي أفرزت أشكالاً من الرقابة والقيود على الصحافة، ليتطرق عقب ذلك إلى وظائف الصحافة الأميركية واقتصادياتها بين الأرباح وكلفة الإنتاج.

